جمهورية مالي نحو استرجاع سيادتها الوطنية بفضل السلطة الانتقالية: قراءة في الاستراتيجيات وتقويم في المسار

د. مامادو بسير دامبلي
أستاذ التّعليم العالي بالجامعات الأهلية ببماكو، مالي
البريد الإلكتروني:md76634989@gmail.com
رقم الاتصال: 89 49 63 76 223 +

ملخص البحث:

كرّس دستور جمهورية مالي مبدأ السّيادة بمختلف أنواعها التّرابية وغيرها، ونسج على منواله مختلف القوانين المالية، بيد أنّ الدّولة فقدتها مع أحداث عام: 2012م، بتوافد الجماعات المسلحة المختلفة بشمال مالي، وما تبعه من تداعيات داخلية وخارجية، ولكن سرعان ما آل مقاليد الحكم إلى قادة المرحلة الانتقالية حتى وضعوا في نصب أعينهم تحقيق السّيادية الوطنية لجمهورية مالي، بتبني مبادئ استراتيجية تسهم في ذلك من "احترام سيادة جمهورية مالي، احترام الاختيارات الاستراتيجية والشركاء التي يقوم بها مالي، مراعاة المصالح الحيوية للشّعب المالي في القرارات المتّخذة".

فالبحث عن تحقيق السّيادة المفقودة تتطلب إعادة التّرتيبات ومراجعة الشّراكات الدّولية في ضوئه، الأمر الذي أدى إلى انسحابات متكرّرة من مختلف التّكتلات الإقليمية كالانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإنشاء تكتلات إقليمية أخرى كاتحاد دول السّاحل، اللاتي أدت إلى استرجاع السّيادة المفقودة، ولكنها سيادة ناقصة تستدعي استكمالها بالسّعي إلى تعميمها على مختلف المجالات الحياتية: اللّغوي والثّقافي والاجتماعي والسياسي وغيره.

تحالف دول السّاحل– جمهورية مالي– الحكم الرّشيد – الفترة الانتقالية – السيادة الوطنية.

La République du Mali vers la reconquête de sa souveraineté nationale par les autorités de la transition : une lecture des stratégies et une évaluation du processus

Résumé de la recherche :

La Constitution de la République du Mali a consacré le principe de la souveraineté territoriale de divers types et autres, et diverses lois maliennes ont été tissées selon ses lignes, mais l'État l'a perdu avec les événements de 2012, avec l'afflux de divers groupes armés dans le nord du Mali, et les répercussions internes et externes qui en ont résulté, mais bientôt les rênes du pouvoir ont été dévolues aux dirigeants de la période de transition jusqu'à ce qu'ils se fixent pour objectif d'atteindre la souveraineté nationale de la République du Mali, en adoptant des principes stratégiques qui y contribuent à partir du « respect de la souveraineté de la République du Mali, du respect des choix stratégiques et des partenaires faits par le Mali, La prise en compte des intérêts vitaux du peuple malien dans les décisions prises.

La recherche de la réalisation de la souveraineté perdue passe par la restauration des arrangements et la révision des partenariats internationaux à la lumière de celle-ci, ce qui a conduit à des retraits répétés de divers blocs régionaux, tels que le retrait de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et la mise en place d'autres blocs régionaux tels que l'Union des États du Sahel, qui ont conduit à la restauration de la souveraineté perdue.

Mots-clés:

مقدمة:

تعتبر سيادة الدّولة ركنا ومكوّنا أساسيا للدّول الحديثة، تنص عليها دساتيرها الدّاخلية، وتسعى حكوماتها المتعاقبة على حفظها وصيانتها من الفقدان والسلب والضياع، بكلّ ما أعطيت من قوى مادية ومعنوية، ولكن على الرّغم من كلّ ذلك تأتي فترات زمنية وحكومات ضعيفة بتدابير قاصرة وتنازلات لا مسؤولة، كحالة جمهورية مالي منذ طلوع فجر النّظام الدّيمقراطي فيها، حين تنازل السّاسة عن أجزاء كثيرة من سيادة الدّولة لفائدة القوى الدّولية، باسم العلاقات الدّولية تارة، وعضوية المنظمات العالمية طورا، إلى أنّ فقدت الدّولة أعز أجزاء سيادتها وهي السياسة التّرابية مع أحداث 2012م وما تلاها، فكان لا بدّ من وجود حكومة ذكية مسؤولة تشعر بحساسية حالة سيادة الدّولة وتسعى إلى استرجاع الجزء المفقود والمسلوب منها، فكانت ذلك هي قادة المرحلة الانتقالية وحكومتها التي سعت حثيثا قبل كل شيء إلى استرجاع السيادة الوطنية المفقودة، برؤى سيادية حكيمة ودقيقة، أثمرت عن اتخاذ مواقف وتدابير استراتيجية متعدّدة، توّجت باسترجاع السيادة المفقودة، فيسعى الباحث إلى قراءة بحثية في عملية هذا الاسترجاع وتقويم مساره تحت عنوان: "جمهورية مالي نحو استرجاع سيادتها الوطنية بفضل السلطة الانتقالية: قراءة في الاستراتيجيات وتقويم في المسار".

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية الدّراسة في بيان حالة سيادة جمهورية مالي قبل الفترة الانتقالية وحالتها إبّانها، ومعرفة الاستراتيجيات والتّدابير التي أحدثت نقلة نوعية في هذه الحالة بين عشّية وضحاها.

أهداف البحث: تستهدف الدّراسة الوقوف على حالة سيادة جمهورية مالي المترديّة في العقد الأخير قبل الفترة الانتقالية ومعرفة مسّبباتها الدّاخلية والخارجية، وبيان طرق استعادتها خلال الفترة الانتقالية والاستراتيجيات المتّبعة من أجل تحقيق ذلك، ووضع هذه السيادة المسترجعة في الميزان، لمعرفة ما لها وما عليها، مع اقتراح تدابير عاجلة وآجلة للحفاظ عليها وتوسيع نطاقها، وجعلها منهج إدارة في سياسة الدّولة للأجيال القادمة.

هيكل الدّراسة: أتت الدّراسة في ثلاثة مطالب سبقت بملخص ومقدمة، وتوّجت بخاتمة وفهرس المصادر والمراجع، على نحو التّفصيل الآتي:

المطلب الأوّل: مفهوم سيادة الدّولة وحالتها بجمهورية مالي قبل الفترة الانتقالية.

المطلب الثّاني: استراتيجيات حكومة المرحلة الانتقالية لاسترجاع السيادة الوطنية لجمهورية مالي.

المطلب الثّالث: عملية استرجاع السّيادة الوطنية بجمهورية مالي في الميزان.

المطلب الأوّل: مفهوم سيادة الدّولة وحالتها بجمهورية مالي قبل الفترة الانتقالية:

مفهوم سيادة الدّولة:

إنّ مبدأ سيادة الدّولة مبدأ أساسي وضروري في الدّول الحديثة، نصت عليه قوانين المنظمات الدّولية والإقليمية ولم يغب حتّى عن دساتير الدّول المعاصرة، باعتباره مقياسا يقاس به قوى الدّول وضعفها وهشتها، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وغيرها، لذا لقيت سيادة الدّولة لدى كل من الفلاسفة وعلماء القانون والسياسة والاجتماع اهتماما كبيرا ودراسة جادة ومناقشات مستفيضة، بغية الوصول إلى رصد مفهومها وأنواعها وتجلياتها، وسبل المحافظة عليها وخاصة في عصر العولمة والعالمية.

بادئ ذي بدء، فإنّ مصطلح "سيادة الدّولة" مركب إضافي من كلمة "سيادة" و"الدّولة"، فكلمة السّيادة: هي وجود سلطة عليا مطلقة لها وحدها حقّ التّشريع والحكم على الأشياء والأفعال.[1] وأوضح منه قوله: السيادة: وصف أو خاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة، ومقتضاها أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسمو عليها شيء، ولا تخضع لأحد، ولكن تسمو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع.[2] بينما كلمة الدّولة هي: هِيَ مَجْمُوعَةُ الإِيَالاَتِ تَجْتَمِعُ لِتَحْقِيقِ السِّيَادَةِ عَلَى أَقَالِيمَ مُعَيَّنَةٍ، لَهَا حُدُودُهَا وَمُسْتَوْطِنُوهَا، فَيَكُونُ الْحَاكِمُ أَوِ الْخَلِيفَةُ أَوْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رَأْسِ هَذِهِ السُّلُطَاتِ.[3] وقيل: هي عبارة عن مجموع كبير من الناس يقطن بصفة دائمة في إقليم جغرافي معين، ويخضع لسلطة عليا أو تنظيم سياسي معين.[4] أمّا التّركيب الإضافي "سيادة الدّولة"، فباعتبار السّيادة المعيار والمقياس الحقيقي والأساسي المميز بين الوحدات السياسية والتجمعات الإقليمية والجمعيات الإدارية وبين الدّولة، فهي صفة أساسية وضرورية توصف بها الدّولة وحدها لا شريك لها فيها، وهي صفة لصيقة بها ترمز إلى وجودها وهيبتها، وفقدانها علامة ضعفها وهشتها وقرب زوالها وتلاشيها،[5] فالمركب الإضافي؛ تعني حق الدّولة أن تأتي ما ترى من تصرفات، وبأن يترك القانون الدّولي لها حرية إتيانها في سبيل الدّفاع عن كيانها وحفظ بقائها.[6] بهذا فالسّيادة "صفة لازمة لكل دولة، ومعناها استبعاد أي سلطة أو هيئة أجنبية للتّدخل في شؤون الدّولة التي هي أعلى سلطة في إقليمها، وهي

---

[1] . مبدأ سيادة الدّولة بين الفقه الإسلامي والقانون الدّولي العام، صدام حسين عبادي، رسالة الماجستير، قسم الشّريعة والقانون، جامعة الشّهيد حمة لخضر، 2016 ـ 2017م، ص: 39.

[2] . الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، 6308/8.

[3] . الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل، الكويت، ط/2، 1404 ـ 1427هـ، 36/21.

[4] . الزُّحَيْلِيّ، مصدر سابق، 6317/8.

[5] . السّيادة في ظل الاحتلال، د. خلف رمضان محمد بلال الجبوري، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدّراسات الإقليمية، س/3، ع/6، كانون الثّاني، 2007م، ص: 3.

[6] . تدخل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلحة غير ذات الطّابع الدّولي، مسعد عبد الرّحمن زيدان، دار الكتب القانونية، مصر، 2008م، ص: 503.

حرّة في التّعامل السّياسي والاقتصادي مع غيرها من الدّول".[7] والسيادة تعني الاستقلال الذي هو حرية الدّولة في تسيير أمورها في الدّاخل والخارج على السواء، فهي حرة في وضع دستورها وإصدار قوانينها واختيار نظام الحكم الذي يلائمها.[8] باعتبار أنّ الاستقلال: هو انفراد السّلطة الحاكمة في الدّولة بممارسة مظاهر السّيادة الدّاخلية والخارجية دون خضوعها لأية جهة أجنبية أخرى تؤثر عليها، باعتبارها السّلطة العليا لها مطلق الحرية في اختيار شكل حكومتها ووضع تشريعاتها القانونية المختلفة، وتتمتّع بذات الحرية في مجال التّعامل مع الدّول الأخرى، فيكون لها حق إبرام المعاهدات الدّولية وتبادل التّمثيل الدّبلوماسي مع الدّول الأخرى، والاشتراك في المؤتمرات الدّولية، ويكون لها شن الحروب ضد الدّول الأخرى باعتبار ذلك حقا لصيقا بمبدأ السيادة.[9]

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة لمبدأ سيادة الدّولة؛ فقد حرصت منظمة الأمم المتّحدة على تعزيزها في كلّ الدّول الأعضاء فيها، بل هي شرط أساسي للعضوية فيها، فتسعى الأمم المتّحدة في أهدافها إلى احترام مبدأ سيادة الدّولة لكل الدّول الأعضاء فيها بالمواثيق والمواد الآتية:[10]

1. أنّ المنظمة الدّولية تقوم على أساس عضوية الدّول ذات السّيادة.
2. أنّ المنظمة تدعو إلى المساواة بين الدّول الأعضاء على أساس هذه السّيادة.
3. أنّ المنظمة لا تصدر قرارات ملزمة للدّول من الناحية القانونية إلا في حالات تهديد السّلم والأمن الدّوليين أو الإخلال بهما.
4. أنّ المنظمة ترغب في المحافظة على سيادة الدّول الأعضاء، حثت في ميثاقها الأعضاء على تجنب كلما من شأنه تقويض سيادة الدّول بتقريرها:

- ✓ تحريم العدوان أو التّدخل في الشّؤون الدّاخلية والخارجية.
- ✓ المحافظة على استقلال الدّول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ✓ تحريم وتجريم الحرب ما لم تكن بغرض الدّفاع عن النّفس.

حالة السيّادة بجمهورية مالي قبل الفترة الانتقالية:

إنّ جمهورية مالي دولة مستقلة ذات سيادة ذاتية منذ الاستقلال، سيادة حافظت عليها مختلف الدّساتير والقوانين المالية ونصت عليها بوضوح وجلاء، ورد في دستور مالي الباب الثاني الفصل الأوّل مادة 30: "مالي جمهورية مستقلة

---

[7] . مفهوم السّيادة في القانون الدّولي العام، إعداد الطالب: بن زاهية حمزة، إشراف د. بيدي أمال، رسالة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019 . 2020م، ص: 18.

[8] . خلف رمضان، مصدر سابق، ص: 6.

[9] . سيادة الدّولة في ظل التّطورات الدّولية، دراسة تحليلية، د. عمر بن أبوبكر أحمد باخشب، مجلة القانونية، ع/3، بدون التّاريخ، ص: 225.

[10] . بن زاهية، مصدر سابق، ص: 55 . 56.

وذات سيادة موحدة وغير قابلة للتّجزئة وديمقراطية وعلمانية واجتماعية".[11] وأوضح منه في التّعبير عن السيادة هذه الفقرة: "تمارس الدّولة سيادتها على كامل التّراب الوطني، لا يجوز للدّولة التنازل عن أي جزء من التّراب الوطني، أو التنازل عن أي من الحقوق السّيادية التي تمارسها عليها، كل اعتداء على وحدة التّراب الوطني جريمة ضد أمن الدّولة".[12]

بيد أنّه اختلفت مواقف الحكومات المالية المتعاقبة حول مسألة السيادة، وطرق الحفاظ عليها، فلاحظ الباحث أنّ جمهورية مالي بدأت تفقد سيادتها شيئا فشيئا منذ طلوع فجر الدّيمقراطية عام: 1992م، بفرض ذلك النّظام السياسي الغربي على الشّعب المالي، الذي لم يكن مؤهلا لاستقباله سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، الأمر الذي جعلت الدّولة في ملكية عصابة سياسية عملاء يسلبون وينهبون باسم الدّيمقراطية، وتنازلوا عن جوانب كثيرة لسيادة الدّولة، حتى صارت ألعوبة في أياد أجنبية غربية، يجولون ويمرحون فيها بدون رقابة ولا متابعة، فتردّت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثّقافية، إلى أنّ سقطت الدّولة سقوطا سافرا مع أحداث عام: 2012م، حين شرعت دولة مالي تفقد سيادتها التّرابية مع سقوط نظام معمر القذافي بليبيا، وانتشار أتباعه من أبناء المنطقة في الفضاء بالأسلحة الثّقيلة التي نقلت إلى شمال مالي، لحسن تنفيذ مخطّط غربي خطير ومخفي جراء وعود مغرية للساهرين على تنفيذه، وزاد الطين بلّة والدّاء علّة بـ"وصول الجماعات الإسلامية المسلّحة إلى صحراء أزواد في شمال مالي، وتناميها وتوسعها في تلك الصّحراء، منذ دخول أوّل مجموعة من المقاتلين الجزائريين عام: 2000م إلى شمال مالي أثناء مطاردة القوات الجزائرية لها، وما تلا ذلك من انتشار وتوغل لتلك الجماعات حتى سيطرت بمختلف فروعها على مدن وبلدات إقليم أزواد سنة 2012م"،[13] ففقدت بهذا التّاريخ البقية الباقية من سيادتها، وخاصة السيادة التّرابية التي طالما حوفظت عليها على الرّغم من الصّعوبات المختلفة والأزمة المتتابعة.

فمن ذلك التّاريخ دخلت جمهورية مالي في دوامة كبيرة وطويلة من الأزمات المتعدّدة الأبعاد، أسفرت عن اعتداءات كثيرة ومتكرّرة على سيادة جمهورية مالي ترابيا اقتصاديا اجتماعيا دبلوماسيا وغيرها، ويرصد الباحث طرق تلك الاعتداءات فيما يأتي:

1. الاعتداء على سيادة الدّولة بدعوى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالاتهامات المتكرّرة للجيش المالي، تارة باتهامه بقتل الأبرياء العزل أو بقتل عرقيات معيّنة أو بالإبادة الجماعية، والتّرويج لها في الإعلام الغربي عموما والفرنسي خصوصا وبالأخص إذاعة فرنسا الدّولية.

---

[11] .Projet de constitution de la République du MALI ; page : 6

[12] . Projet de constitution de la République du MALI ; page : 8

[13] . القاعدة وحلفاؤها في أزواد، النّشأة وأسرار التّوسع، محمد محمود أبو المعالي، مركز الجزيرة للدّراسات، الدّار العربية للعلوم ناشرون، الدّوحة، قطر، ط/1، 1435هـ ـ 2014م، ص: 7.

2. الاعتداء على سيادة الدّولة بدعوى المحافظة على السّلم والأمن الدّوليين، وذلك من قبل التّدخلات الأجنبية العسكرية المتّعددة من التّدخل العسكري الأممي والتّدخل العسكري الفرنسي تحت عناوين براقة مختلفة، من دون تحقيق نتائج ملموسة في الواقع.

3. الاعتداء على سيادة الدّولة بتأجير العملاء والمرتزقة وتسريبهم إلى مالي بأسماء مستعارة ووظائف مزيّفة، وأشهرها قصة المرتزقة الإيفواريين 49 الذين قبض عليهم في مطار موديبو كيتا، بغية زعزعة استقرار مالي في مشروع كبير وراءه أطراف أجنبية وأياد خبيثة.

4. الاعتداء على سيادة الدّولة بالتآمر والتّنسيق مع الجماعات المسلحة التي تسعى إلى مزق وحدة الدولة وتقسيمها وتجزئتها، كحالة فرنسا بموقفها الازدواجية المتذبذبة، وقد تمكنت الحكومة الانتقالية من رصد أدلة واقعية لتسريبها المساعدات المادية والإخبارية للجماعات المسلحة.

5. الاعتداء على سيادة الدّولة بفرض نفسه وسيطا دوليا بينها وبين الشّركاء في العالم، كفعل دولة فرنسا مع كثير من مستعمراتها الإفريقية على رأسها جمهورية مالي، حين منعت عقد كل العلاقات الدبلوماسية والاتفاقيات التّجارية والعسكرية والتّنموية مع مالي إلا بإذنها وتحت إشرافها ووصايتها.

6. الاعتداء على سيادة الدولة بفرض الشركات الاستثمارية والتّجارية الفرنسية على دولة مالي، وإجبار الأخير على التعامل معها فقط، وسدّ السبل أمام شركات أخرى مماثلة.

7. الاعتداء على سيادة الدّولة بالوصاية عنها والتّعبير باسمها في المحافل الدّولية، وجمع المساعدات والتّبرعات المختلفة باسمها كفعل فرنسا مع أغلب مستعمراتها.

8. انتهاك حرمة الفضاء المالي بإرسال الطائرات المسيّرة للتّجسس وجمع الأخبار وتحديد مواقع الجيش المالي، لاستخدامها في سبيل زعزعة استقرار أمن مالي، وتزوير الأحداث والوقائع لفائدتها.

أمام هذه الاعتداءات والانتهاكات لسيادة جمهورية مالي، فقدت مالي سيادتها التّرابية والاقتصادية والدّبلوماسية، وفقدت السّيادة الدّاخلية والخارجية، فالأولى؛ تتجلى في حرية الدّولة في تدبير شؤونها الداخلية وتنظيم حكومتها ومرافقها العامة، فضلا عن حقّها في فرض سلطانها على كل ما يوجد على إقليمها من أفراد وأشياء،[14] بينما السيادة الخارجية تعني حق الدّولة في التّعامل مع الدّول الأخرى دونما وساطة وخضوع في ذلك لأية سلطة دولية وقيام العلاقات بين تلك السّلطات على أساس المساواة في السّيادة.[15] فصارت الدّولة دولة هشّة بتوافر وتراكم كل مؤشراتها، فـ"هشاشة الدولة لها مؤشرات اقتصادية كالتّدهور الاقتصادي والفقر، والتّنمية الاقتصادية غير المتكافئة، واستنزاف الأدمغة، ولها مؤشرات سياسية كفقدان شرعية الدّولة والفساد في الخدمات العامة وعدم احترام حقوق الإنسان، وضياع سيادة الدّولة، ولها مؤشرات اجتماعية كالضغوط الدّيموغرافية وكثرة اللاجئين والنازحين، والتّدخل الأجنبي في

[14] . أصول القانون الدّولي العام، د. محمد سامي عبد الحميد، درا الشباب الإسكندرية، 1989م، ص: 177.

[15] . قانون التّنظيم الدّولي، د. صلاح الدّين عامر، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 1998م، ص: 123.

إدارة الشّؤون الداخلية"،[16] فكل هذا أدى إلى خلق وضعية مأزومة للدولة، بوجود "مشكلات داخلية مزمنة ترتبط بالعجز عن تدبير الشأن العام تدبيرا محكما، وإدارة السّلطة بين مختلف الفرقاء، بما يضمن الاستقرار، والحفاظ على العقد الاجتماعي القائم، والاستجابة لمقتضيات الحكم الدّيمقراطي والمشاركة وكرامة المواطن".[17]

فتلك الاعتداءات والانتهاكات المرصودة في سيادة جمهورية مالي، بفقدان السّيادة الدّاخلية والخارجية بأزمة متعدّد الأبعاد، تطلّب إيجاد حكومة ذكية وقيادة حكيمة ذات قبول شعبي، تسعى وتستهدف استرجاع السيادة المفقودة والحكم الذّاتي المسلوب، وهو ما تضلّع به حكومة المرحلة الانتقالية وقياداتها على نحو التّفصيل الآتي في المطالب التّالية.

المطلب الثّاني: استراتيجيات حكومة المرحلة الانتقالية لاسترجاع السيادة الوطنية لجمهورية مالي:

إنّ الانقلاب العسكري الذي حدث بجمهورية مالي بتاريخ: 18 أوت 2020م، والتّصحيح الذي حدث في مساره بعد عام بتاريخ 21 ماي 2021م، ليكون الكولونيل هاشم غويتا هو رئيس الفترة الانتقالية، يعدّ انعطافا حاسما في إدارة الدّولة وقيادتها قيادة رشيدة لاسترجاع السيادة المفقودة والمسلوبة، لكون الدّوافع الانقلابية بمالي "تنتظم في إطار تحقيق سيادة كاملة، بغض النّظر عن توافر متطلباتها الذّاتية والموضوعية، أي أنّ التّحركات الأمنية الدّاخلية لا تنفكّ عن المطالب السّيادية المدوية بمختلف أرجاء القارة ومن شتى القطاعات".[18] ولتحقيق تلك السّيادة الكاملة تمّ اعتماد بعض الاستراتيجيات كرؤية لإدارة المرحلة الانتقالية، فمن ذلك تلك الرّؤية والمبادئ الهاشمية الموجهة لإدارة الدّولة وعلاقاتها الخارجية لتكريس سيادتها وفرضها على القاصي والدّاني، وهي ملخصة في ثلاثة مبادئ رئيسة:

- احترام سيادة جمهورية مالي.
- احترام الاختيارات الاستراتيجية والشركاء التي يقوم بها مالي.
- مراعاة المصالح الحيوية للشّعب المالي في القرارات المتّخذة.

وأوصل الالتزام الحرفي بهذه المبادئ الثلاثة من قبل حكومة المرحلة الانتقالية إلى اتخاذ تدابير ومواقف استراتيجية حكيمة وتاريخية التي لم يتوقع العالم اتخاذها من قبلهم، والتي كانت إيذانا لطلوع فجر استرجاع سيادة الدولة المسلوبة، ويرصد الباحث أهمّ هذه المواقف والتّدابير الاستراتيجية فيما يأتي:

أوّلاً: إعلان طلب انسحاب العملية الفرنسية العسكرية المسمى "Barkhane"، بعد تسع سنوات من التواجد ابتداء من: 2 فبراير 2013م، بمسمّيات متعدّدة وجداول وأهداف غير معلنة، فحين أعلنت فرنسا إنهاء العملية الفرنسية

---

[16] . الدّولة في إفريقيا بين هشاشة التّنمية والتّهديدات الأمنية، د. ميلود حاج، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، ع/37، جمادى الآخرة 1445هـ . ديسمبر 2023م، ص: 71.

[17] . الانقلابات في إفريقيا: بين الكمون والانفجار، د. هارون باه، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، ع/37، جمادى الآخرة 1445هـ . ديسمبر 2023م، ص: 52.

[18] . هارون باه، مصدر سابق، ص: 53.

العسكرية 9 نوفمبر 2021م، على إثر هذا القرار الأحادي الجانب من القيادة الفرنسية طلب القيادة العسكرية الحاكمة بمالي بدورها يوم الجمعة 18 فبراير 2022م انسحاب الجيش الفرنسي من الأراضي المالية، باعتبار وجوده عائقا كبيرا أمام تحقيق سيادة مالي سيادة ترابية على جميع أراضيها وأقاليم، وخاصة على خلفية وقوفه دون وصول الجيش المالي إلى مدينة كيدال.

ثانيًا: الانسحاب من مجموعة دول السّاحل الخمسة: وهي مجموعة تنسيقية وتعاونية إقليمية في مجال السياسة والتقدم والأمن، تأسست خلال قمة 15 ـ 17 فبراير 2014م، من قبل خمس دول ساحلية، هي: موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد، بمباركة فرنسية سعت خلالها إلى توفير التّمويل الدّولي لهذه المنظمة، ولكن سرعان فرضت فرنسا قراراتها وأوامرها على قادة المجموعة، مما جعلتها تفقد سيادتها واستقلالها، فرأت قادة المرحلة الانتقالية ضرورة الانسحاب منها سعيا وراء السيادة الوطنية التي كانت مهدّدة من قبل المنظّمة بتاريخ: 15 ماي 2022م بإعلان متلفز على لسان الناطق الرسمي باسم حكومة المرحلة الانتقالية، حين لاحظت القيادات المالية فرض بعض الدّول الأوروبية رؤيتها وقراراتها عبرها إلى الدّول الأعضاء، في انتهاك واعتداء واضح على سيادتها.

ثالثًا: طلب انسحاب بعثة الأمم المتّحدة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسيما"، المؤسس عام: 2013م، بحجة فشل البعثة في أداء مهامها، واستغلال بعض الدّول العظمى البعثة لتحقيق أهدافهم السياسية غير المعلنة، بطلب رسمي من على منصة الأمم المتحدة بواسطة الوزير الخارجي المالي الذي قُبِل من قبل أعضاء المنظمة الدّولية بتاريخ 30 جون 2023م، في موقف سيادي تاريخي مفاجئ وشجاع وغير مسبوق، حين انحرفت البعثة عن أهدافها وفشلت في تحقيق مهامها.

رابعًا: الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: أعلن كل من مالي وبوركينا فاسو والنّيجر في إعلان رسمي موحّد انسحابها من الجماعات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتاريخ: 30 جانفي 2023م، بدون الالتزام بالإجراءات الانسحابية المنصوصة عليها في دستور المجموعة الاقتصادية، بحجة خروج المجموعة نفسها على نصوصها وتجاوزها لها بصورة سافرة واضحة، بفرض العقوبات اللاإنسانية على بعض الدّول الأعضاء، بضغوط خارجية من بعض الدّول الكبرى على رأسها فرنسا، مع التّبعية المطلقة الأعلى من المجموعة للقوى الغربية والسّير على خطاها وتنفيذ مخططاتها في تجاهل جلي عن سيادة الدّول الأعضاء احتياجات الشّعوب والمواطنين.

خامسًا: إلغاء اتفاقية الجزائر: أعلن قادة الحكومة الانتقالية بمالي وضع حد لاتفاقية الجزائر بتاريخ: 25 جانفي 2024م، لعدم واقعية هذه الاتفاقية بعد محاولات عديدة لتطبيقها، أشهرها محاولة المرحلة الانتقالية لتطبيقها تطبيقا ذكيا بدون جدوى، مما أدى إلى إلغائها وتجاوزها بالبحث عن اتفاقية جديدة سميت بـ"الحوار الدّاخلي بين الماليين من أجل السّلام والمصالحة الوطنية"، المعلن عنه بتاريخ: 30 ديسمبر 2024م، خلال خطاب رئيس المرحلة الانتقالية الكولونيل هاشم غويتا إلى الأمة، بعيدا عن كلّ التّدخلات الأجنبية والوساطات الدّولية التي طغت على الاتفاقيات السّابقة، وعرضت سيادة الدّولة للمناقشات والمداولات الدّولية والتّلاعبات الإقليمية، باعتبار أنّ "ما تعانيه الدول

الإفريقية داخليا مثل غياب التّنمية وهشاشة السّلام، وكثرة التّطرف وتفشي الأمراض لا يمكن معالجته خارجيا".[19] وقد أسفر هذا الحوار عن توصيات شعبية جماعية كثيرة تسعى جميعها إلى تحقيق السيادة الكاملة الشّاملة والدّائمة الدّائبة وتعزيزها بمختلف تجلياتها التّرابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وهلم جرا.

سادسًا: إعلان تأسيس تحالف دول السّاحل: تأسس هذا التّحالف عام: 16 سبتمبر 2023م من قبل القيادات الانتقالية العسكرية في كل من مالي وبوركينا فاسو والنّيجر، التي ترى ضرورة التّركيز على استعادة السيادة المفقودة فيها، وتسخير كل الجهود إلى تحقيق ذلك، وإحداث القطيعة مع كل المنظمات والتجمعات والدّول التي تتلاعب بسيادتها، باعتبارها خطوطا حمراء لا يسمح بتجاوزها من أي كائن كان، وخاصة السيادة الترابية ثم تتبعها السيادات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وغيرها من المواقف والتّدابير الاستراتيجية التي تمّ اعتمادها وتفعيلها بغية تحقيق سيادة وطنية كاملة على يد قادة المرحلة الانتقالية، كإلغاء تصريح النّشر والاعتماد للوسائل الإعلامية السّاعية إلى تقويض السيادة وزعزعة الأمن والاستقرار كإذاعة فرنسا الدّولية "R.F.I" وغيرها، باعتبارها مطلبا ضروريا للواقع الإفريقي عموما والمالي خصوصا الذي "يفرض العمل الجاد وأخذ زمام المبادرة، حيث إنّ شباب اليوم يتطّلع بتحفزّ نحو التّغيير وتجنب أخطاء الماضي، ...، وهو ما يدعو الأطراف الفاعلة في الشّأن السياسي إلى إعادة الاعتبار لمفاهيم قبيل: المصلحة العامة والخدمة والتناوب السّلمي وغيرها من القيم الأساسية"[20] الضّرورية لبناء الدّولة على أساس متين وقويم، حين "أصبحت السيادة وصفا يلحق بالدّولة لتمييز حالاتها، إن كانت الدّولة ذات سيادة، وبالتّالي فهي في حالة أمن ووحدة واستقرار، أو غير ذات سيادة فهي في حالة خطر وانقسام ومهدّدة بالتّجزئة".[21]

المطلب الثّالث: عملية استرجاع السّيادة الوطنية بجمهورية مالي في الميزان:

لقد اعتبرت حكومة الفترة الانتقالية الجهود المبذولة في عملية استرجاع السيادة المفقودة والنّتائج المترتبة عليها عملا جبّارا، إلى حدّ وصفه عملا ناجحا تمخض عن استرجاع السيادة الوطنية استرجاعا مرجوا، باعتبار وضع جمهورية مالي الرّاهن وضعا سياديا، لها استقلالها الذّاتي داخليا وخارجيا، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بتعيين يوم وطني للاحتفال بالسيادة المسترجعة بتاريخ 14 جانفي 2023م، ففي هذا التّاريخ سنويا يتّم تنظيم تظاهرات مختلفة للاحتفال بهذا اليوم التّاريخي في مشوار دولة مالي.

بيد أنّ حقيقة هذه السيادة وكنهها ومدى فعّاليتها وقوّتها موضع مناقشات مستفيضة وحوارات طويلة بين الباحثين والمحلّلين، بآراء مختلفة ورؤى متباينة حول تقييم عملية استرجاع السيادة وتقويمها. فترى جملة من الشّعب المالي أنّ السّيادة استرجعت صراحة كما تزعم قادة المرحلة الانتقالية بدون دعاية ولا تضخم ذات وبدون مبالغة، بينما نفر

---

[19] . ميلود، مصدر سابق، ص: 75.

[20] . هارون باه، مصدر سابق، ص: 51.

[21] . بن زاهية، مصدر سابق، ص: 1.

من الشّعب المالي والمحللين يرون الأمر مجرد تضخم ذات ودعايات سياسية ومبالغات إعلامية لتضليل الرأي الشّعبي، وتوجيههم إلى ما يخدم مصلحة القادة الانقلابيين، وطائفة ثالثة ترى أن السّيادة قد استرجعت بعض الشيء، ولكن ليس بالحجم المروج له في الإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعي، وأنّ الطريق نحو السّيادة المرجوة الدّائمة لا زال طويلا أمام الشّعب المالي وحكومتها. على أنّ نقطة الاختلاف قد تكمن في مفهوم مصطلح "السّيادة" بين مفهومه التّقليدي الكلاسيكي وبين مفهومه الحديث على ضوء التّطورات العالمية الحديثة على رأسها العولمة والعالمية التي أحدثت اهتزازا كبيرا في مفهوم السّيادة الوطنية وممارستها عن طريق الخروج من العزلة إلى التّكتلات السّياسية والاقتصادية "وهذه المعطيات الجديدة للنّظام الدّولي عملت على تراجع مفهوم السّيادة الوطنية المطلقة، بحيث يتمّ التّخلي عن بعض الحقوق السّيادية وفقا لما يتطلبه الصالح الدّولي العام، وهو ما يعني إفراغ السيادة من مضمونها النّاضج بامتيازات السلطة المطلقة، وإعطائها مضمونا جديدا قائما على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدّولية نتيجة للتّطوّر المستمر للجماعات الدّولية"[22] الاقتصادية والسياسية وغيرها.

ويعني ذلك تقنين مسألة سيادة الدّولة وتحريفها في الوقت الرّاهن "لتعبّر عن مظهر جديد للسّيطرة الأجنبية في ظلّ مسمّيات وذرائع براقة، يصعب الاعتراض عليها ولو من الناحية الشّكلية، بحكم احتوائها ظاهريا على شعارات إنسانية وتجارية وبيئية وغيرها، من أجل التّدخل في الشؤون الدّاخلية والخارجية للدّول الضّعيفة، ...".[23] في ظلّ المنظمات الدّولية والتّكتلات الإقليمية والشّراكات الثّنائية بين الدّول.

فمن خلال المتابعة لهذه الحوارات والقراءة في هذه المناقشات توصّل الباحث إلى أنّه ليس من الموضوعية نكران استرجاع سيادة مالي ولو بعض الشيء كما في المذهب الثاني، وليس من الموضوعية والمنطق كذلك الزّعم بالاسترجاع الكلي لسيادة مالي على المذهب الأوّل، لقد خطت الحكومة الانتقالية خطوة كبيرة صوب السّيادة، وعملت في المضي في ذلك بكلّ ما أعطيت من قوّة وعتاد، وقاطعت كل من يقف أمام تحقيق ذلك، وانسحب من كلّ المجموعات التي قد تكون عرقلة تجاه الهدف والقصد بجهود جبّارة مشكورة، ولكن لا يزال الطّريق طويلا وغير محفوف بالورود نحو السّيادة الوطنية، فالدّولة في المسار الصّحيح نحوها، ولكن ثمت عوائق كثيرة ومواضع قصور عديدة ومحاذير متنوّعة، ينبغي التّغلب عليها وتجاوزها لتحقيق سيادة وطنية كاملة شاملة دائمة ودائبة، وعليه؛ يوصي الباحث ويقترح الأمور الآتية بغية الوصول إلى السيادة الوطنية الكاملة الدّائمة:

1. **تعميم السّيادة وفرضها على كافة المجالات الحياتية:** وخاصة السيادة الاقتصادية والغذائية التي ضمنها الدّستور بنصه: "للدولة حقوق سيادية على الثّروة والموارد الطّبيعية الموجودة على أراضيها، يجب ضمان استغلال هذه الثّروات والموارد الطّبيعية بما يتوافق مع قواعد حماية البيئة ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة".[24] فدولة كمالي بهذه المساحة

[22] . بن زاهية، مصدر سابق، ص: 2.

[23] . نفسه، ص: 60.

[24] . Projet de constitution de la République du MALI ; page : 8.

الجغرافية الصالحة للزّراعية السّنوية والموسمية بفضل الأمطار الهاطلة والأنهار المعبرة من طول الدولة وعرضها، ينبغي الاستفادة منها في تأسيس نظام زراعي حداثي تنطلق من كفاءة معرفية مكوّنة ومدرّبة في مجال الزّراعة، يسعى إلى تحقيق الحلم الجماعي الذي هو الاكتفاء الغذائي الذّاتي، فالاعتماد الكلي أو الأغلبي بل حتى الجزئي على الواردات الغذائية ظاهرة تهدّد سيادة الدّولة وصحتها آجلا أم عاجلا، فالسيادة الحقيقة هي السيادة الغذائية الاقتصادية، فهي مطلب حياتي ضروري لكلّ الشعوب والدّول وخاصة اللاتي ترنو إلى تحقيق سيادة وطنية كاملة وشاملة على حدّ قول أحد رؤساء الفترة الانتقالية "وقد شرعنا في تطوير وتحديث الزّراعة والثّروة الحيوانية والطاقة والتّعدين، لضمان الاكتفاء الذّاتي الغذائي والاستقلال الاقتصادي، وهما أمران أساسيان لسيادتنا الوطنية".[25] ومن باب السيادة الاقتصادية أيضا البحث عن حلّ سريع لقضية عملة "فرن سيفا franc CFA" تلك العملة الاستعمارية التي تعتمد عليها فرنسا لفرض سيطرتها وهيمنتها على متداوليها سيطرة اقتصادية مالية، في استعمار جديد أخطر من الاستعمار الجغرافي الأرضي، فالسعي نحو السّيادة الكاملة لا يجدي في غياب السيادة العملاتية، إما بإصلاح هذه العملة المشتركة مع الجيران وبلدان المنطقة، بقطع العلاقة بينها وبين فرنسا واستقلاليتها، أو بمحاولة إصدار عملة سيادية مع الدول ذات التّوجه المشترك كما في تحالف دول السّاحل.

2. **مراعاة الحقوق واحترامها وخاصة حقوق الإنسان:** إنّ الدّولة لا تبنى على الظّلم والقهر وسفك الدّماء ونهب الحقوق وسلبها، بل تبنى على العدالة والمساواة ومراعات الحقوق بمختلف أنواعها، فسيادة الدّولة مرهونة بشعور المواطنين بعزتها وشرفها ومكانتها، فلا يتمّ ذلك إلا في ضوء الاعتناء بهم وحصولهم على حقوقهم وقداسة الإنسان واحترام حقوقه، الأمر الذي هو نقطة حساسة لدى المنظمات الدّولية الحقوقية وغير الحقوقية، فطالما اتخذ ذلك ذريعة تدخل في دول كثيرة، فسيادة مالي تقتضي ألا تفتح باب للعدوّ المتربص بسيادتها، "وفي الواقع يخشى في هذا المجال أن يتّم استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتّدخل في الشؤون الدّاخلية للدّول والتّعرض لسيادتها، خاصة في ظل ما تمتاز به القوى العظمى من وسائل تبرر لها ما تفعله بمناسبة حق الفيتو، وبمناسبة تواجدها المكثف على مستوى مجلس الأمن، وهو ما يجعل باقي الدّول في خطر محدق من حيث الحفاظ على سيادتها أو التّبعية للقرارات التي تتّخذها هذه الدّول من خلال ما يصدر عن هيئة الأمم المتّحدّة".[26] إنّ الدولة التي تتعرض للتّدخل الدّولي الأجنبي كحالة مالي "وانتهاك سيادتها تدرك أكثر من أي وقت مضى أنّنا نعيش مرحلة دقيقة ترتفع فيها شعارات حقوق الإنسان والدّيمقراطية وحماية الأقليات، بينما تجري وقائع التّدخل في معظم الأحيان لأهداف سياسية معلنة وغير معلنة، لا تبدو مرتبطة بتلك الشّعارات أو قريبة منها، ولو تأملنا الشّعوب التي تتعرض دولها للتّدخل الدّولي، فإننا نجدها تتحمل

[25] . من البدو إلى الرّئيس، محمد إدريس ديبي إتنو، إصدارات VA، فرساي، فرنسا، 2024م، ص: 154.

[26] . بن زاهية، مصدر سابق، ص: 25.

من المعاناة ما يتعارض تماما مع ما هو مرفوع من شعارات ومعلن من أهداف إنسانية، مما يجعل الأجيال الجديدة تشعر بالإحساس العميق بالظلم".[27]

3. **الحرص على نيل ثقة الشّعب المالي ورضاه والاحتفاظ بهما وعدم ضياعهما:** من أكبر المفارقات في الدّول الإفريقية الحديثة وجود فجوة كبيرة بين الحكّام والمحكومين، كأنّهما ليسا يعيشان في دولة واحدة وفي عالم واحد، بتغاضي الأوّل عن الاحتياجات اليومية للثّاني، في رفض تام لمطالبه ولامبالاة سافرة عن معاناته وآلامه، فللاحتفاظ بالسيادة المسترجعة بجمهورية مالي، لا بدّ من الابتعاد عن كل أنواع القطيعة من القطيعة التّواصلية والتّشاورية معهم، فقوّة الحكومات وتقدّم الأوطان رهين بثقة شعبها بقياداتها ورضاهم بتدابيرهم السياسية، فالسيادة للشعب وإلى الشّعب كما ورد في نص الدستور بقوله: "السّيادة الوطنية ملك للشّعب، يمارسه من خلال ممثليه المنتخبين بالاقتراع العام المباشر أو غير المباشر أو عن طريق الاستفتاء".[28] فلا سيادة لدولة تتجاهل حكّامها وقادتها عن مطالب شعبها ومعاناتها وتتغاضى عن توفير حاجاتها اليومية، على حساب الاهتمام بالدوّل الكبرى بالسعي وراء رضاهم وثقتهم، بتلبية مطالبهم بالفور.

4. **فتح قنوات تواصلية دائمة ودائبة مع الأطراف المختلفة من الشّعب والمجتمع المالي:** عن طريق المشاورات والحوارات الوطنية والإقليمية البنّاءة، فالمشاورات تعتبر آلية فعّالة في الفترات الانتقالية بعد المعاناة المتعاقبة والأزمات المتعدّدة الأبعاد، فـ"أهمية الشّروع في عملية شاملة من المشاورات الوطنية، لا سيما مع الجهات المتضرّرة من انتهاكات حقوق الإنسان، للمساهمة في وضع استراتيجية شمولية للعدالة الانتقالية تراعي الظّروف الخاصة لكل حالة وتتفق مع المعايير الدّولية لحقوق الإنسان".[29]وهي آلية وظّفها قادة الفترة الانتقالية توظيفات ذكية في مواقف حرجة، وينبغي الاستمرار فيها وبها على الشّكل السّنوي أو الموسمي، فمن الثّمرات المرجوة من الحوار البنّاء؛ إعادة "الحياة إلى عمليات السّلام المتوقفة أو الشّديدة البطء، أو أن يجعل من الصّعب على مفاوضي السّلام وغيرهم من صانعي القرارات التّراجع عن التزاماتهم في مجال العدالة الانتقالية، كما يمكن أن تسفر هذه المشاورات عن إثارة مناقشات هامة في أوساط المجتمع، فتفتح بذلك الباب أحيانا أمام حرية تعبير لم يعرفها المجتمع من قبل وقد تعود عليه بآثار إيجابية طويلة الأمد".[30]

---

[27] . السيادة الوطنية في ظل العولمة، راشدي كمال، أطروحة الدّكتوراه، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر، 2017م، ص: 183.

[28] . Projet de constitution de la République du MALI ; page : 7.

[29] . أدوات سيادة القانون في الدّول الخارجة من نزاعات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، مفوضية الأمم المتّحدّة لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتّحدّة، نيويورك . جنيف 2009م، ص: 1.

[30] . نفسه، ص: 2. 3.

5. **إرساء دعائم الحكم الرّشيد ترعاه مؤسسات قوّية:** إنّ من أهمّ أسباب تقويض جمهورية مالي وسقوطها وفقدها سيادتها الوطنية غياب الحكم الرّشيد، باعتلاء مجموعة من العصابات رئاسة الدّولة وقيادتها، بطرق غير نزيهة ولا مشروعة، تستهدف خدم نفسها وعائلتها وأصدقاءها وزملاءها أكثر مما تستهدف خدمة غالبية الشّعب المالي، وذلك في غياب تام للمؤسسات القوّية للدّولة، إذ اعتبار في جمهورية مالي بصاحب المنصب لا بالمنصب وبزعيم المؤسسة لا بالمؤسسة، الأشخاص فوق المؤسسات والمناصب، على العكس حيث ينبغي أن تكون المؤسسات أهمّ من الأشخاص، فتكون الأخير تابعا للثّانية وتحت رقابتها الدّائمة، ويلتزم بضوابطها وقوانين تيسيرها، وصدق قول القائل في حق مالي: "إنّ إفريقيا تحتاج إلى المؤسسات القوّية لا إلى الأشخاص الأقوياء"،[31] وقد فطنت الحكومة الانتقالية إلى هذه النقطة بالذّات، حين خلقت وزارة باسم وزارة إعادة تأسيس مؤسسات الدّولة، فديمومة سيادة الدّولة تكمن في حسن سير مؤسساتها وقوّتها وفعّاليتها تجاه معالجة الأحداث وحلّ المشكلات بالحنكة وحسن التّدبير. فلغياب الحكم الرّشيد ومآلاته دور كبير في الموجة الأخيرة من "الاضطرابات الأمنية في سياق عودة تنافس القوى الكبرى على إفريقيا والانفجار الدّيمغرافي وتأثير وسائل الإعلام، والمماطلة في تلبية ضرورات الحكم الرّشيد، والتّنمية الشّاملة مصحوبة بتغيّرات مناخية ذات أثر ملموس في السّكان، وارتفاع الأصوات المناهضة للاستعمار الجديد والمركزية الأوروبية، مع غياب ذكاء سياسي من الحكومات الإفريقية، ومن صانع القرار الأوروبي الذي تناسى الحسابات المستقبلية أي لحظة صحوة الشّعوب الإفريقية لاسترداد ما فُقد".[32]

6. **السعي لإصلاح التّجمعات الإقليمية وترتيبها من الدّاخل بدل الانسحاب منها:** لقد لوحظت سلسلة من الانسحابات التي قامت بها جمهورية مالي في ظّل الفترة الانتقالية الرّاهنة، الانسحاب من مجموعة دول السّاحل الخمسة، ومن الجماعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، غير أنّ الباحث يرى أنّ الانسحاب ليس بحلّ دائم، بل هو فرار وهروب من مواجهة المشكلة، لكونه حلا قريب المدى، باعتبار أنّ دول المنطقة لها خلفيات تاريخية موحّدة، ومستقبلها مستقل مشترك في مسير قدري موحد، فسيادة الواحدة منها ليست بسيادة أبدية ما دامت لا تسعى إلى تحقيق السيادة لجاراتها، وعليه؛ فالحلّ الموضوعي والمنطقي والعقلاني، هو محاولة إصلاح التّكتلات الإقليمية وإعادة بنائها وترميمها من الدّاخل، سعيا إلى تصفيتها من الدّسائس الأجنبية والابتعاد به عن كل أنواع التّدخل الأجنبي والضّغط الخارجي، لا سيما اتخاذها وسيلة تهديد، وطريقة فرض العقوبات اللاإنسانية على الدّول الأعضاء. فطالما كانت مالي مصدر وحي وتنور إشعاعات روحية تضيء جاراتها وأخواتها الإفريقية عبر التّاريخ، فعلى قادة الحكومة الانتقالية إجبار التّاريخ على إعادة نفسه في هذا الباب.

7. **عدم التّلاعب بمبدأ السيادة لتصفية الحسابات الشّخصية والسّياسية** وقمع الأصوات المخالفة بدعوى تحقيق سيادة الدولة، فمبدأ السيادة قد ترتدّ إلى نفسه فتهدم نفسه بنفسه، حين يتلاعب الحكام والقادة بالمصطلح بنزعه

---

[31] . مقولة كانت الرئيس الأمريكي الأسبق: بارك أوباما في مختلف المناسبات والخطابات الموجهة إلى القارة الإفريقية.

[32] . هارون باه، متبعات إفريقية، مصدر سابق، ص: 51.

عن سياقه الجماعي السياسي إلى سياقات قمعية وقهرية، فتصير أداة شر وهدم وتقويض على أيديهم، على حدّ قوله: "على أنّ فكرة السيادة قد تكون ألعوبة على يد الحاكمين يتلاعبون بها حين يبرّرون بها تصرفاتهم المختلفة وقراراتهم المرفوضة بإضفاء الشّرعية القانونية عليها".[33] وخوفا من ذلك ينبغي قداسة مصطلح السيادة واستخدامه في سياقه المعروف والمشهور، ليؤدي دوره في تحقيق الوحدة التّرابية للدولة.

8. **الحذر والاحتياط من أن تكون مالي موضع تجاذب وتنافس وتصارع بين القوى الدّولية:** لا يرى أكثر الشّعب المالي بأسا ولا مشكلة في تغيير الشركاء الدّوليين، وخاصة التي لا تحترم سيادة الدّولة، بل تعتدي عليها وتنتهكها، ولكن خوفهم من أن تكون دولتهم موضع تجاذب وتنافس بين الدّول الكبرى، إلى حدّ كونها مسرحا لعرض عضلاتهم الدّبلوماسية والحربية والإعلامية، فتكون حينئذ ضحيّتهم وتفقد سيادتها التّرابية والوطنية، فهو خوف في محلّه، فالاحتفاظ بالسيادة المسترجعة يتطلب التعامل المرن مع القوى الدّولية الكبرى في سياسة وحنكة وذكاء، بعدم فتح باب الدوّلة وإعطاء مفاتيحها لدولة واحدة، فالجيوسياسية الحديثة تستدعي تعدّد الشركاء وتنوّعها بنسب متناسبة على ضوء إخلاص كل واحدة ونزاهتها في المعاملة والشّراكة، بغية الاحتفاظ بالسيادة في ظل هذه التّعددية.

وغيرها الكثير من الاقتراحات التي تسهم في تحقيق سيادة وطنية كاملة شملة ودائم، كإيجاد آليات فعّالة وديناميكية للحفاظ على السّيادة المسترجعة وخاصة السيادة التّرابية والأمنية والدّبلوماسية، توفير فرص العيش الرفاهي للشّعب المالي.

خاتمة:

إنّ جمهورية مالي بدأت تفقد سيادتها الوطنية خلال العقود الزّمنية الأخيرة تدريجيا إلى فقدت السيادة التّرابية مع أحداث عام: 2012م، بسيطرة الجماعات المسلّحة بأنواعها المختلفة على جزء كبير من أراضيها وفرضها نظامها على السّكان بالقهر والقوّة، مما جعلت مالي تقوت إلى قادة حكيمة وحكومة ذكية تسعى إلى استرجاع السيادة المفقودة الضّائعة، وقد بدأ ملامح ذلك مع الفترة الانتقالية التي لجئت إلى استراتيجيات وتدابير سياسية أثمرت عن استرجاع السيادة الترابية برجوع جميع الأراضي الماضية تحت سيطرة الدّولة بطريقة أم بأخرى، ولكن عملية السيادة الوطنية بمالي بحاجة ماسة إلى التّفعيل والتّوسعة والديناميكية والمراقبة والمتتابعة الدّقيقة، إلى حدّ تحقيق سيادة شاملة لكلّ الجوانب الحياتية: السياسية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية، بوضع حدّ لتلاعب القوى الدّولية بها وبقضاياها. وتوصل الباحث في ختام هذه الدّراسة إلى النّتائج الآتية:

[33] . الجبوري، مصدر سابق، ص: 3.

1. فقدان جمهورية مالي سيادتها بشكل تدريجي ابتداء من تكريس النّظام الدّيمقراطي الذي وضع مقاليد حكم الدّولة وسياستها في أيدي سياسيين عملاء للدّول الغربية، يملا عليهم فينفذون، وتدهور الوضع السيادي للدّولة سافرا وواضحا مع سقوط القائد معمّر القذافي وتداعياته.

2. إرجاء أسباب فقدان جمهورية مالي سيادتها التّرابية إلى حرب ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي وتداعياتها الإقليمية من انتشار الأسلحة الثّقيلة في فضاء المنطقة ووقوعها في أيدي الجماعات المتمرّدة بغية تنفيذ مخطط غربي مدروس بعناية.

3. وجود تدابير محكمة واستراتيجيات دقيقة وضعتها سلطات الفترة الانتقالية لاسترجاع السيادة المفقودة لجمهورية مالي أشهرها: مبدأ احترام سيادة جمهورية مالي واحترام الاختيارات الاستراتيجية والشركاء التي يقوم بها مالي ومراعاة المصالح الحيوية للشّعب المالي في القرارات المتّخذة، وزد على ذلك إلغاء كل الاتفاقيات التي تمس سيادة الدّولة كاتفاقية الجزائر والانسحاب من كل التّكتلات الإقليمية التي تحول دون تحقيق سيادة وطنية كاملة كالانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها.

4. كون السيادة المسترجعة بجمهورية مالي عند وضعها في الميزان سيادة وطنية ترابية جزئية، وهي بحاجة ماسة إلى توسيع دائرتها إلى سيادة لغوية وسيادة ثقافية فكرية وسيادة أكاديمية وغيرها لتحقيق السيادة الكاملة والشّاملة، بغية وضع حدٍّ لتلاعب القوى الدّولية بالدّولة بواسطة السّادة الحكّام على غفلة من الشّعب.

مصادر الدّراسة ومراجعها:

1. أدوات سيادة القانون في الدّول الخارجة من نزاعات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، مفوضية الأمم المتّحدّة لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتّحدّة، نيويورك ـ جنيف 2009م.

2. أصول القانون الدّولي العام، د. محمد سامي عبد الحميد، درا الشباب الإسكندرية، 1989م.

3. الانقلابات في إفريقيا: بين الكمون والانفجار، د. هارون باه، متبعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، العدد السابع والثلاثون، جمادى الآخرة 1445هـ- ديسمبر 2023م.

4. تدخل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلحة غير ذات الطّابع الدّولي، مسعد عبد الرّحمن زيدان، دار الكتب القانونية، مصر، 2008م.

5. ترجمة مسودة دستور جمهورية مالي، ترجمة أحمد أبكر جاكيتي.

6. الدّولة في إفريقيا بين هشاشة التّنمية والتّهديدات الأمنية، د. ميلود حاج، متبعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، العدد السابع والثلاثون، جمادى الآخرة 1445هـ ـ ديسمبر 2023م.

7. سيادة الدّولة في ظل التّطورات الدّولية، دراسة تحليلية، د. عمر بن أبوبكر أحمد باخشب، مجلة القانونية، العدد الثالث، بدون التّاريخ.

8. السيادة الوطنية في ظل العولمة، راشدي كمال، أطروحة الدّكتوراه، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر، 2017م.

9. السّيادة في ظل الاحتلال، د. خلف رمضان محمد بلال الجبوري، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدّراسات الإقليمية، السّنة الثّالثة، العدد السّادس، كانون الثّاني، 2007م.

10. الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، الجزء الثّامن، بدون الطّبع والتّاريخ.

11. القاعدة وحلفاؤها في أزواد، النّشأة وأسرار التّوسع، محمد محمود أبو المعالي، مركز الجزيرة للدّراسات، الدّار العربية للعلوم ناشرون، الدّوحة، قطر، الطّبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.

12. قانون التّنظيم الدّولي، د. صلاح الدّين عامر، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 1998م.

13. مبدأ سيادة الدّولة بين الفقه الإسلامي والقانون الدّولي العام، صدام حسين عبادي، رسالة الماجستير، قسم الشّريعة والقانون، جامعة الشّهيد حمة لخضر، 2016 - 2017م.

14. مفهوم السيادة في القانون الدّولي العام، إعداد الطالب: بن زاهية حمزة، إشراف د. بيدي أمال، رسالة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019- 2020م.

15. من البدو إلى الرّئيس، محمد إدريس ديبي إتنو، إصدارات VA، فرساي، فرنسا، 2024م.

16. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل، الكويت، الطّبعة الثّانية، 1404 - 1427هـ، الجزء الواحد وعشرون.

17. Projet de constitution de la République du MALI.